

مؤقت

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

الجلسة ٦٤٣٨

الأربعاء ٨ كانون الأول/ديسمبر، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيدة إلويفا
	أوغندا السيد روغوندا
	البرازيل السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك السيد باربايتش
	تركيا السيدة دنتش
	الصين السيد وانغ من
	غابون السيد إيسوزي - نغوندي
	فرنسا السيد بريانس
	لبنان السيد خشاب
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة هيندري
	المكسيك السيد هيلر
	النمسا السيد ماير - هارتغ
	نيجيريا السيد أونيمولا
	اليابان السيد سومي

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب
الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2010/584)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2010/584)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لقد تلقيت رسالة من ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى يطلب فيها الاشتراك في هذه الجلسة. وأعتزم دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في هذه الجلسة بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): باسم مجلس الأمن، أوجه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة سهلة - وورك زاوده، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

تقرر ذلك.

وباسم مجلس الأمن، أوجه أيضاً دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد يان غرولس، رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم لبلجيكا.

تقرر ذلك.

معروض على المشاركين الوثيقة S/2010/584، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا

الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سهلة - وورك زاوده.

السيدة زاوده (تكلمت بالإنكليزية): شكراً لك، سيدي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى المجلس عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد. منذ الانتهاء من إعداد تقرير الأمين العام (S/2010/584)، حدثت بعض التطورات في التحضير للانتخابات وفي الحالة الأمنية في البلد. وسأوفي المجلس الآن بمعلومات مستكملة عن هذين العنصرين.

إن جمهورية أفريقيا الوسطى في مفترق الطرق. من المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٣ كانون الثاني/يناير. وتمثل تلك الانتخابات فرصة أخرى لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى ليشترك في العملية الديمقراطية، ومواصلة توطيد الأسس الديمقراطية للبلد، ولیدشن فصلاً جديداً من الاستقرار والمزيد من الازدهار الاقتصادي للجميع.

لكن من أجل تحقيق تلك الأهداف لا بد أن تكون الانتخابات شفافة وحرّة ونزيهة. ويسعدني أن أبلغكم بأن الأمم المتحدة وشركاءنا الدوليين قد قدموا دعماً فنياً ومالياً كبيراً للجنة الانتخابية المستقلة المكلفة بتنفيذ العملية الانتخابية. وكما يبين تقرير الأمين العام، لقد كانت هناك عقبات على طول الطريق. لكن بفضل تحلي الحكومة بقدر عالٍ من الالتزام، وعملها جنباً إلى جنب مع اللجنة الانتخابية المستقلة ومع المعارضة، فقد تسنى إيجاد الحلول، وإزالة جميع العقبات السياسية الرئيسية.

وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، دعا الرئيس فرانسوا بوزيزي إلى عقد اجتماع لأصحاب المصلحة

أن أعرب مجدداً عن امتنان الأمين العام للدعم الذي تم التوصل به حتى الآن. وأود أن أحث المانحين على الوفاء بتعهداتهم وتوفير أموال إضافية لتغطية بعض التكاليف التشغيلية للجنة الانتخابية في هذه المرحلة الحرجة، حتى يتسنى وضع آخر العناصر لكفالة إجراء الانتخابات بصورة ناجحة.

لقد أنجزت الآن عملية التحقق من المقاتلين السابقين في شمال غرب البلد. ومن أجل تمكين عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من المضي قدماً، يجب أن تفي أطراف الحوار السياسي الشامل بالتزاماتها كافة بحيث يتسنى نزع السلاح. وعلى الرغم من أعمال التي وقعت مؤخراً أمل أن تتحسن الظروف في الشمال الشرقي بقدر يكفي للبدء في عملية التحقق هناك. وسيشكل إعداد استراتيجية وطنية لإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وهي عنصر رئيسي في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حافزاً مهماً للجماعات المسلحة لكي تنح إلى نزع السلاح والتسريح. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى العمل مع الحكومة في إعداد هذه الاستراتيجية باعتبارها الخطوة الملحة التالية في العملية.

إن التحديات التي تواجه توطيد الاستقرار النسبي الحالي وإحراز المزيد من التقدم كبيرة. فبينما نجد أن الأمن في العاصمة وفي الجنوب الغربي مرضياً بفضل تواجد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، فإن الجزء الشرقي من البلد لا يزال معرضاً لأعمال اللصوصية المستمرة، وغارات تشنها جماعات مسلحة أجنبية، وهجمات من قبل جماعات سياسية عسكرية لا تشارك في عملية السلام.

ويعتبر جيش الرب للمقاومة أهم الجماعات الأجنبية النشطة في جمهورية أفريقيا الوسطى. والفظائع التي يرتكبها معروفة جيداً لكنه ليس سوى جماعة من الجماعات العديدة من المقاتلين واللصوص وممارسي الصيد غير المشروع الذين

الوطنيين والشركاء الدوليين لحسم مسألة تتعلق بتعديل مواعيد تسمية المرشحين. ونتيجة لذلك الاجتماع، أمكن تجاوز الطريق المسدود، وتسنى لمرشحين إضافيين من المعارضة تقديم ترشيحهما، فبلغ عدد المتنافسين على الرئاسة الآن ستة مرشحين. وقد أعطى ذلك التطور الإيجابي مصداقية أكبر لزاخرة وشمولية العملية الانتخابية.

ونتيجة للقرار الذي قضى بالسماح للمزيد من المرشحين بالترشح بعد الموعد المنقح لتقديم الترشيحات، تمكنت أحزاب المعارضة أيضاً من تقديم مرشحين للمقاعد البالغ عددها ١٠٥ مقعداً في الجمعية الوطنية. وقد أسهم ذلك في تخفيف التوترات. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، نشرت اللجنة الانتخابية المستقلة أسماء المرشحين الـ ٨٣٣ المتنافسين على شغل مقاعد الجمعية الوطنية. وينبغي الآن أن تتاح الفرصة لجميع المرشحين في الانتخابات للقيام بمحاولتهم الانتخابية بحرية. وآمل أن تجري العملية الانتخابية في مناخ هادئ وإيجابي.

ويسعدني أن أضيف أن مدونة السلوك للانتخابات سيجري تنقيحها باستخدام الدعم التقني والمالي المقدم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنظمة الدولية للفرانكفونية، وسيوقع عليها المرشحون والمؤسسات المعنية خلال الأيام المقبلة، وسيجري توزيعها قبل بداية الحملات الانتخابية.

وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عُيِّن وزير جديد للإدارة الإقليمية واللامركزية - وهو وزير حكومي رئيسي مسؤول عن الشؤون الانتخابية - مما يثبت التزام الحكومة بنجاح الانتخابات. إن تعيين الرئيس السابق للجنة الانتخابية لعام ٢٠٠٥ في ذلك المنصب المهم تطور يستحق الثناء.

وقد تولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باقتدار إدارة الصندوق المشترك للتبرعات الخاصة بالانتخابات. وأود

وتبذل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى جهوداً جادة لسيطرتها وسلطتها وقدرتها على توفير الخدمات للمواطنين في جميع أنحاء البلد من خلال تيسيرها لجهود المصالحة بين مختلف الفصائل والجماعات العرقية، بما في ذلك في منطقة فاكاغا. ويتمثل جزء هام من العمل الذي ينبغي القيام به لتحقيق الوحدة في البلد في كفالة استمرار لجنة المتابعة المعنية بالحوار السياسي الشامل في إحراز التقدم في تنفيذ التوصيات المتفق عليها بين أصحاب المصلحة الوطنيين. وفي الأيام المقبلة، من المقرر أن تقوم لجنة المتابعة بجولة أخرى في البلد لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الحوار وتقديم تقرير عن نتائجها إلى الجمعية الوطنية.

وأود أن أختتم بالإعراب عن امتناني الشخصي للتشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى في لجنة بناء السلام ولرئيسها، السفير غرولس، ولصندوق بناء السلام على دعمهما المستمر والثابت. وأتوجه بالشكر إلى الفريق القطري التابع للأمم المتحدة ولجميع العاملين في بعثتنا المتكاملة على إسهاماتهم القيمة في بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في مساعدة حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى على إحلال السلام الدائم ووضع أسس قوية لتنمية اجتماعية واقتصادية راسخة ومستدامة في بيئة سلمية وديمقراطية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة زاوده على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد جون غرولس.

السيد غرولس (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بصفتي رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى القطرية في لجنة بناء السلام. وأود أن ألقى الضوء على بعض المسائل ذات الصلة بتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ

يستغلون غياب قوات الأمن التابعة للدولة ويتحركون بحرية في الفراغ الأمني السائد. ولقد أدت بداية موسم الجفاف إلى تصاعد في هجمات العصابات المسلحة - "قطاع الطرق" - الذين يهاجمون خطوط المواصلات في المنطقة ويعرقلون حرية حركة الناس والبضائع. ولا يمكن ترك جمهورية جنوب أفريقيا لتصبح ملاذاً آمناً للإجرام والجماعات المسلحة في المنطقة دون الإقليمية.

وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قام تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام، وهو جماعة سياسية عسكرية لا تشارك في عملية السلام، بالهجوم على بيراو بعد أقل من ١٠ أيام على انسحاب قوات بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، التي كانت تؤمن المدينة ومهبط الطائرات. وقد أعيد تأمين المدينة بعد أسبوع، في ٣ كانون الأول/ديسمبر، وأكدت المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في منطقة بيراو أن مهبط الطائرات ما يزال عاملاً على ما يبدو بالرغم من وقوع عمليات النهب على نطاق واسع وتشريد سكان المدينة. ونتيجة لذلك، يظل السكان المدنيون في بيراو في حالة بالغة الضعف وينقصهم الطعام والإمدادات الطبية.

إن انعدام الأمن مسؤول عن الخسائر الكبيرة وغير الضرورية في الأرواح، والمعاناة، وتشريد الناس. ولا تستطيع الحكومة التصدي لهذه الحالة الراهنة بدون الوسائل والموارد الكافية. ويسلط تقرير الأمين العام الضوء على الحاجة إلى زيادة قدرات وإمكانات القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، بالإضافة إلى ضرورة التنفيذ الفعال للبرنامج المتوقف لإصلاح قطاع الأمن. وقد جدد الأمين العام تلك الدعوة للمجتمع الدولي وللشركاء الثنائيين لجمهورية أفريقيا الوسطى عقب الهجوم الذي تعرضت له بيراو مؤخراً.

في العام المنقضي، تركز اهتمام اللجنة أساسا على الاستعدادات للانتخابات وعلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد واجهت المسألة الأخيرة تأخيرات باستمرار. والنبأ السار، حتى الآن، هو الانتهاء من مرحلة التحقق في العملية في شمال غرب البلد. ومما يؤسف له أن الحالة الأمنية المضطربة ورفض عدة جماعات مسلحة الانضمام إلى عملية السلام لم يسمحا ببدء هذه المرحلة في الشمال الشرقي، وهي المنطقة التي انسحبت منها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ونتيجة لذلك، لن يتسنى الانتهاء من مرحلتي نزع السلاح والتسريح هناك قبل إجراء الانتخابات.

غير أن الأهم من ذلك حتى هو أن تعد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى استراتيجية كاملة لمرحلة إعادة الإدماج، بما في ذلك إعادة إلحاق بعض المقاتلين السابقين بقوات الأمن الوطنية. ويتنظر تمويل مرحلة إعادة الإدماج بأموال مقدمة من الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ومصرف دول وسط أفريقيا. ومن ثم، فإنني على ثقة بأن إرسال مجلس الأمن رسالة واضحة إلى الحركات المتمردة المعاندة والحكومة بشأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج سيسهم إسهاما كبيرا في بلوغ أهدافنا المشتركة.

في ٢٠ أيلول/سبتمبر، نظمت التشكيلة القطرية المخصصة لجمهورية أفريقيا الوسطى في لجنة بناء السلام والبنك الدولي حدثا رفيع المستوى هنا في نيويورك لمعالجة التحديات التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى في مجالي بناء السلام والتنمية. وعُقد هذا الحدث بحضور الأمين العام ورئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، بوزيزي، ونائب رئيس البنك الدولي لشؤون أفريقيا ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وممثلون كبار للعديد من البلدان والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وكان هدف عقد الحدث بثلاثة جوانب: عرض التقدم الإيجابي المحرز في جمهورية أفريقيا الوسطى في السنوات

آخر إحاطة إعلامية قدمتها للمجلس في حزيران/يونيه (انظر S/PV.6435).

غير أنني أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن خالص تقدير تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة سهلة - وورك زاوده، على جهودها الدؤوبة والتي لا تعرف الكلل في ظل ظروف صعبة أحيانا.

ويسعدني أن الإطار الاستراتيجي المتكامل الذي أعده مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام ٢٠١١ يدرج أولويات بناء السلام التي حددتها لجنة بناء السلام، مما يعزز التلاقي والاتساق بين عمل لجنتنا وعمل منظومة الأمم المتحدة في الميدان دعما لأولويات الحكومة.

وسيتحسن هذا الاتساق أيضا بإنشاء مركز تنسيق للعمليات داخل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في أفريقيا الوسطى لكفالة استمرار عملنا على أساس يومي. وتتطلع لجنة بناء السلام أيضا إلى أن تتاح الفرصة لها في الوقت المناسب للإسهام في صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لفترة الأربع سنوات ٢٠١٢-٢٠١٦، وهو تدبير آخر سيسهم في اتساق جهودنا.

وكما أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام للتو، فإن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ما زال من المقرر أن تجرى في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وفقا لجدول زمني توافقي تعده اللجنة الانتخابية المستقلة. وقد أسهمت لجنة بناء السلام إسهاما كبيرا في سد الفجوة البالغة ٧,٥ مليون دولار في الميزانية المخصصة للانتخابات. ويتنظر أن يعطي الانتهاء من العملية الانتخابية بنجاح، كما نتوقع جميعا، زحما إيجابيا لخطط حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى للمراحل التالية في عمليتها لبناء السلام. واللجنة مستعدة لمواصلة دعمها لجهود الحكومة في هذا المجال.

الأولوية الثالثة للإطار الاستراتيجي لبناء السلام. وهذا المشروع الطموح، الذي يهدف إلى إعادة الوجود الحكومي في تسعة مراكز فرعية في المقاطعات بدءا بتوفير الخدمات الأساسية، سيتطلب موارد أكبر بكثير من مبلغ الـ ٤٠ مليون يورو الذي خصصه الاتحاد الأوروبي حتى الآن.

وأخيرا، أود أن أتطرق إلى مسألة انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد من شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى خلال آخر إحاطة إعلامية بشأن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والحوار الاستشاري التفاعلي لهذا المجلس مع وزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، دعوت بإلحاح إلى مرحلة انتقالية تتضمن تواجدا للبعثة من أجل توطيد السلام في منطقة فاكاجا في جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم دولي، وإتاحة مزيد من الوقت للقيام بتعزيز قوات الأمن لأفريقيا الوسطى على النحو المطلوب. إن هجوم المتمردين الذي شنه مؤخرا تجمع الوطنيين في أفريقيا الوسطى من أجل العدالة والسلام وضع مرة أخرى أن خطر عدم الاستقرار لا يزال حقيقيا ومستمرا في ذلك الجزء من أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى. وينبغي تجنب امتداده إقليميا مهما كان الثمن. ومرة أخرى، فإن رسالة قوية من مجلس الأمن في هذا الصدد ستكون موضع ترحيب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير غرولس على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد بوكري - كونو (جمهورية أفريقيا الوسطى)
(تكلم بالفرنسية): أود بالنيابة عن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أن أهنيكم، سيدتي الرئيسة، على تولي وفدكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. ويشجعنا التزام بلدكم بمساعدة

الأخيرة؛ واسترعاء الانتباه إلى التحديات الكبيرة التي ما زالت باقية؛ وأن يكون بمثابة نقطة انطلاق لعقد مؤتمر للمانحين، يُنظم بعد إجراء الانتخابات بنجاح لحشد التمويل للأولويات الأخرى. وبفضل الجهد الجماعي، أعتقد أن هذا الهدف الثلاثي الجوانب قد تحقق.

وسيمثل أحد أهم مجالات الأولوية خلال الشهور والسنوات المقبلة في إصلاح القطاع الأمني. وكما جاء في تقرير الأمين العام (S/2010/584)، فإن تنفيذ برنامج إصلاح القطاع الأمني قد توقف ولكن الحكومة أبدت استعدادها لإحياء العملية بالتعاون مع شركائها الدوليين. وفي الفترة السابقة على مؤتمر المانحين السالف الذكر، ينبغي استكمال قائمة مشاريع إصلاح القطاع الأمني القائمة وترتيب أولوياتها لكي يكون هناك مشروع واضح للعرض على المانحين المحتملين. وأرحب في هذا الصدد بإنشاء وحدة للمؤسسات الأمنية داخل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي ستعطي دون شك زحما متجددا للجهود الحكومية في هذا المجال.

والحكم الرشيد وسيادة القانون هما أيضا جزء من أولويات بناء السلام في العام المقبل. وينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالفعل برنامجا مدته عدة سنوات، ينبغي استكماله وصله. واستجابة لطلب تشكيلتنا، يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إعداد ورقة استراتيجية بشأن سيادة القانون ستحدد الأولويات الرئيسية في المجال، والتي ينتظر أن تشمل الإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان. وستواصل تشكيلتنا أيضا رصدتها باهتمام خاص لمسائل المرأة والسلام والأمن وحماية الأطفال وحقوق الإنسان للمشردين داخليا في جمهورية أفريقيا الوسطى.

كما سيشهد عام ٢٠١١ التدشين الفعلي لمشروع الحوار الإنمائي، الذي يقوده الاتحاد الأوروبي، والذي يشكل

لا تعيق هدفنا المتمثل في إجراء الانتخابات بحلول المواعيد النهائية المحددة.

ومع ذلك، ومن أجل التمكن من إجراء هذه الانتخابات، يجب كفالة الاستقرار في أراضينا الوطنية. هناك مخاوف حقيقية في عدد من المناطق، حيث لا يزال انعدام الأمن مستشرياً، وتوجه الجماعات المتمردة التي لم توقع بعد على اتفاق ليروفيل للسلام الشامل ولا تشعر بأنها ملزمة بواجبها الوطني على الرغم من أن الحكومة قد مدت يدها إليها. علاوة على ذلك، تنشط الجماعات المسلحة المجهولة في المنطقة الرئيسية في الجزء الشمالي الشرقي من البلد. ونأمل أن يتم التوصل إلى حل حينها لكي يتسنى لجميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى من الاشتراك في الانتخابات الهامة للغاية بالنسبة لمستقبل البلد. إن أحد الأمور المؤكدة والمطمئنة، هو تعاون جماعات المتمردين السابقين مع القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في المناطق التي لم يتم تأمينها بعد.

كثيراً ما أثّرت مخاوف بشأن الجزء الشمالي الشرقي من البلد في حال انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وبالفعل، ما إن غادرت بعثة الأمم المتحدة، حتى قام تجمع الوطنيين في أفريقيا الوسطى من أجل العدالة والسلام وعدد من الجماعات المتمردة الأخرى بغزو المدينة الرئيسية في الشمال، بيراو. وأكد ذلك المخاوف التي أثّرت هنا في هذه القاعة.

إن تواجد قوات أفريقيا الوسطى في تلك المنطقة محدود للغاية، وتنقصها المعدات والأسلحة. ولذلك من السهل شن الهجمات وخلق البلبل في صفوف المدنيين الذين فروا إلى الأدغال. ومع ذلك، تعالت الأصوات المؤيدة، حتى هنا، لمنع حدوث فراغ وكفالة إيجاد فترة انتقالية. كما نقلت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مجلس الأمن احتياجاتها

الدول الضعيفة في كفاحها ضد انعدام الأمن والعنف أينما حدث.

أحاطت جمهورية أفريقيا الوسطى علماً على النحو الواجب بتقرير الأمين العام (S/2010/584) عن الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونعتقد أن التقرير هام وحسن التوقيت في ضوء المصالح الوطنية والدولية.

نشكر سعادة السيدة سهلة - وورك زاوده، الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. نحن ندرك استبصار هذه المسؤولة الرفيعة المستوى والتزامها وتفانيها في سبيل قضية بلدنا ونعرب مرة أخرى عن عميق تقديرنا لها.

تسير جمهورية أفريقيا الوسطى في الطريق المؤدي إلى الانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وقد قدم الرئيس بوزيزي تأكيدات واضحة بأن الإجراءات الجارية حالياً ستفضي إلى إجراء انتخابات حرة ومنصفة وشفافة. وقد تم إعلان قائمة المرشحين الستة، وقد انتهت عملية تسجيل الناخبين ويجري الانتهاء من اتخاذ التدابير التحضيرية النهائية. وقد تم إيداع كل الملفات وفقاً للمرسوم الرئاسي ولأحكام اللجنة الانتخابية المستقلة. وفي نهاية المطاف، تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن قائمة انتخابية يدوية.

وما زالت مسألة إعادة رسم حدود الدوائر الانتخابية معلقة. نحن نقر بأن هذه لم تكن عملية سهلة، لأنه كثيراً ما أوقفتها الأعمال المزعزعة للاستقرار والمثيرة للقلق. وساد العقل في نهاية المطاف وسيستمر التوافق في الآراء حتى لو كانت مشاعر السخط منتشرة هنا وهناك، وهذه هي القاعدة في الديمقراطيات، ما دام أنها

والعدالة شاغلين مستمرين بالنسبة لنا، لأنهما هامان للغاية في الاستقرار الاجتماعي السياسي المستدام.

وإذا كانت عملية نزع السلاح والتسريح قد أحرزت تقدماً في الجزء الشمالي الشرقي، فإن هذا ليس هو الحال في الجزء الشمالي الغربي ليس لرفض عدد من الجماعات الالتزام باتفاقات السلام المختلفة التي تم التوقيع عليها فحسب، ولكن لانعدام الأمن السائد جراء تواجد عدد من الجماعات المسلحة، بما في ذلك جيش الرب للمقاومة أيضاً. ومع ذلك، يجب أن نؤكد أن التمويل لا يزال بالغ الأهمية في أي مسعى من هذا القبيل. ونلاحظ أن أغلبية المشاريع ينقصها التمويل الكافي لتبدأ؛ ويصدق هذا الأمر بصفة خاصة على مشاريع إصلاح قطاع الأمن، الذي كان موضوعاً للموائد المستديرة والحلقات الدراسية في الماضي. وتكتسي إعادة إدماج المقاتلين السابقين القدر نفسه من الأهمية البالغة لكفالة تنفيذ مراكز التنمية.

ودمرت عدة سنوات من الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى النسيج الاقتصادي للبلد وبنيتة التحتية، وخفضت مستوى المعيشة لدينا، وأضعفت إدارتنا من خلال دفع عدد كبير من موظفينا إلى البحث عن حياة أفضل في مكان آخر، وأدت إلى تدهور الخدمات الاجتماعية الأساسية. إن أوجه القصور المؤسسية واضحة. ويتفشى الفساد وأوجه التأخر. ومع ذلك، يجب أن نعترف أنه في أعقاب الأحداث المفجعة بالروح الوطنية في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣، حدث تغير ملموس بعد الانتخابات، إذ نظمت الحكومة الحوار السياسي واتخذت الإجراءات الإصلاحية الجريئة لمساعدة البلد على الخروج من مأزقه. ولا تزال إحدى الأولويات الأكثر إلحاحاً هي تنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر. وبعبارة أخرى، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى تقف على قدميها مرة أخرى، وإن كان لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به من حيث الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان، وما إلى ذلك.

من المعدات والتدريب. وقد طلبنا من الدول الصديقة تقديم المساعدة. وبدأت الآلية البيروقراطية تتحرك في نهاية المطاف نتيجة لتلك الخطوات.

ولذلك يجب على الحكومة اتخاذ الخطوات اللازمة. ودعت دائماً إلى أن تكون قوات الدفاع والأمن لدينا مجهزة ومدربة ومنتشرة كما يجب. لقد دعونا لإعادة المعدات التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ومع ذلك، لم يكن لذلك الطلب أي صدى. وما زال موقف أفريقيا الوسطى واضحاً إزاء ضرورة تعزيز قواتها المسلحة. وأيدنا باستمرار فكرة تعزيز قوات السلام الإقليمية من حيث الأفراد واللوجستيات، كما اقترح المجتمع الدولي.

إن قيام تحالف بين الجماعات المتمردة الأجنبية والجماعات المتمردة في أفريقيا الوسطى، بتأييد من الجماعات الإجرامية، يهدد بحدوث مزيد من زعزعة الاستقرار والشقاق في المنطقة. إن الشرور الكبيرة تتطلب استجابات كبيرة. وتلك هي الطريقة التي تصدنا بها لهذه الجماعات الإجرامية. ولا تقف جمهورية أفريقيا الوسطى مكتوفة الأيدي في هذه الحالة. ولذلك السبب نرحب بالمبادرة التي اعتمدها حكومة الولايات المتحدة بدعم نضال بلدان المنطقة لمكافحة تجاوزات جيش الرب للمقاومة، عملاً بتوصيات مؤتمر بانغي بشأن جيش الرب للمقاومة. وينبغي تطبيق الشيء نفسه على الجماعات المسلحة الأخرى من خلال تنفيذ الاتفاقات العابرة للحدود فيما بين البلدان المجاورة.

وما زال ينبغي اتخاذ خطوة هامة أخرى وهي تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ضوء إحدى التوصيات الصادرة عن الحوار السياسي الشامل للجميع. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي أن نضيف إلى تلك الجهود إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون. يمثل الأمن

وبما أن تلك المؤسسة لا تزال تتشكل، تؤيد جمهورية أفريقيا الوسطى تماما توصية الأمين العام بتمديد ولايتها لمدة عام واحد، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وبشكل عام، تعرب الحكومة عن ارتياحها للمساعدة التي قدمها المكتب وتنوّه بالتزام وتفاني الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي الوقت نفسه، ترى الحكومة أن المكتب ينبغي أن يقوم بالمزيد عن طريق إيلاء الأولوية للتدريب وتعزيز القدرات الوطنية في جميع المجالات. وينبغي أن يكون لخبرته الدولية المثبتة تأثير على الناس ومختلف القطاعات. ذلك ما نطمح إليه في العام المقبل.

وينبغي ألا يترك انسحاب المكتب في المستقبل فراغا، كما شهدنا لدى انسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ونأمل أن يضطلع المكتب بولايته على نحو كامل وبحسن نية، ونتوقع أن نرى منافع نقل خبرته. وإضافة إلى ذلك، ونظرا لأن لغتي عمل الأمم المتحدة هما الإنكليزية والفرنسية، نجرؤ على الأمل أن يضم المكتب مسؤولين من جمهورية أفريقيا الوسطى من ذوي الكفاءة المثبتة إلى موظفيه. وينبغي ألا تحظى الإنكليزية أو الفرنسية بالأولوية عندما يتعلق الأمر بالتوظيف. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن تتمتع هذه الفئة من الموظفين بمركز الموظفين الدوليين، وليس الموظفين المحليين.

وفي الوقت نفسه، فإن تواجد المكتب في جمهورية أفريقيا الوسطى موضع كل الترحيب نظرا لأن نطاق عمله قد وسع وسيواصل التوسع في الشمال الشرقي بتواجد مادي يتطلب موارد تكميلية. ولذلك ينبغي أن يكون المكتب محور الاهتمام الكامل لدعم البعثة بما يسمح له بالاضطلاع بولايته بشكل أفضل. وقد يتوخى أعضاء مجلس الأمن مجدية إيجاد

في ٢٠ أيلول/سبتمبر الماضي، عندما تم عقد الاجتماع الخاص الرفيع المستوى بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، علق الرئيس بوزيزي على ما حققته أفريقيا الوسطى من تنمية منذ أن شرعت في عملية المصالحة. ومكّن ذلك الاجتماع المشاركين من تقييم الجهود التي بذلت وآفاق المستقبل. كما أتاح الفرصة لبيان عودة الثقة فيما بين شركائنا. وفي هذا المقام، أود أن أتوجه بخالص الشكر إلى راعيي تلك المبادرة، وهما البنك الدولي وتشكيلة أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، اللذين تتمتع جمهورية أفريقيا الوسطى بعلاقات طيبة معهما. ومرة أخرى، نود الإعراب عن احترام حكومتي وشركائنا لرئيس لجنة بناء السلام في تشكيلتها لجمهورية أفريقيا الوسطى، السفير غرولس ممثل بلجيكا.

لقد أحييت جمهورية أفريقيا الوسطى الذكرى السنوية الخمسين لاستقلالها هذا العام. ورغم أن دولتنا لا تزال فتية، إلا أننا تمكنا من طي صفحة الماضي والتخطيط لمستقبلنا. ولذلك أطلب من المجتمع الدولي أن يتفهم أخطائنا وأن يساعدنا على تصحيحها. والأمر المهم هو الاستماع لنا قبل إصدار الطلبات. ولذلك السبب رحبنا بتواجد مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الآخرين الذين وافقنا على استضافتهم.

ولا بد أن يتطور مكتب الأمم المتحدة المتكامل شأنه شأن أي مؤسسة أخرى. ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي حل قبل عام محل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لا بد أن يتكيف مع المتطلبات الجديدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. لقد آن الأوان لتقييم أنشطته في الميدان. إن ولايته الرئيسية هي مواءمة إجراءات جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها والتكلم بصوت واحد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.

حل سريع للمشاكل المذكورة في الفقرتين ٧٢ و ٨٤ من تقرير الأمين العام.

وفي الختام، ستواصل جمهورية أفريقيا الوسطى التعاون مع جميع شركائها بدون استثناء. إن قضيتنا ليست قضية يائسة. فجمهورية أفريقيا الوسطى، شأنها شأن الدول الأخرى، تنفذ سياسات في حدود قدراتها لكفالة بقاء شعبها والحفاظ على مؤسساتها. وقد أثبتت هذا في العديد من المناسبات وتطلب المساعدة الدولية لدعم إجراءاتها.